



الاتحاد العام للغرف التجارية الصناعية اليمنية
Federation of Yemen Chambers of Commerce and Industry

دور قطاع المقاولات في إعادة البناء والتعافي

د. منصور علي البشري

المستشار الاقتصادي للاتحاد

صنعا - سبتمبر 2024

جدول المحتويات

2	مقدمة
2	1. تقييم أداء قطاع المقاولات .
3	1-1. مؤشرات أداء التشييد والبناء.
5	2-1. مؤشرات أداء الاستثمار.
6	2. التحديات التي تواجه قطاع المقاولات.
6	1-2. التحديات الهيكلية .
7	2-2. تحديات المؤسسات والبنية التحتية الداعمة.
7	3-2. تحديات التمويل.
8	3. الفرص المستقبلية لقطاع المقاولات.
8	1-3. الاستثمار في إعادة البنية التحتية المتضررة.
8	2-3. تعزيز الشراكات مع الجهات ذات العلاقة.
9	3-3. تعزيز دور قطاع المقاولات في تحقيق التنمية المستدامة.
9	4. السياسات والإجراءات اللازمة لتعزيز دور القطاع.
9	1-4. السياسات والإجراءات التمويلية:
10	2-4. سياسات وإجراءات بناء القدرات.
10	3-4. سياسات وإجراءات بناء الشراكات.
11	قائمة المراجع.

يعد قطاع المقاولات والإنشاءات من أهم القطاعات الاقتصادية كونه يمثل ركيزة أساسية من الركائز التي تقوم عليها الاقتصاديات الحديثة، فهو المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي من خلال زيادة الإنفاق الاستثماري وتنشيط القطاعات الأخرى المرتبطة به، إلى جانب مساهمته الكبيرة في تطوير البنية التحتية اللازمة لنمو وتطور القطاعات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة، وجذب وتخفيف الاستثمارات المحلية والأجنبية¹، فضلاً عن تنشيط الحركة الاقتصادية ودعم الاقتصاد المحلي جراء قيام قطاع المقاولات بشراء المواد والخدمات من الشركات المحلية.

كما تتجلى أهمية هذا القطاع من خلال مساهماته الاجتماعية المتمثلة في خلق فرص عمل كثيرة مباشرة وغير مباشرة لملايين الأفراد ولكافة فئات وشراخ المجتمع وعلى اختلاف تخصصاتهم وقدراتهم المهنية، مما يساهم في الحد من البطالة وتحسين المستوى المعيشي للسكان، فضلاً عن مساهمته في تحسين جودة الحياة للمواطنين، من خلال توفير بيئة سكنية مناسبة ومرافق خدمية أفضل، مثل المدارس والمستشفيات، وبالتالي تعزيز التماسك الاجتماعي.

وفي ظل الظروف الغير طبيعية التي تعيشها اليمن في الوقت الراهن وما تعانیه من تدمير للبنى التحتية الأساسية جراء الحرب والصراع، يمكن القول أن قطاع المقاولات وعلى الرغم من مواجهته العديد من التحديات والمعوقات، إلا أن دوره في مرحلة التعافي وإعادة الإعمار القادمة سيكون محورياً بالنسبة للاقتصاد اليمني، كونه يمثل القوة الدافعة التي تحول المدن والبنى الأساسية والمنشآت الاقتصادية والاجتماعية المدمرة إلى مجتمعات مزدهرة ومنتجة مما يوفر الأساس لإعادة الحياة إلى المناطق المتضررة، وبالتالي فإنه من المتوقع أن يشهد قطاع المقاولات نمواً متسارعاً في السنوات المقبلة، مما يجعله أحد أهم القطاعات الواعدة للاستثمار والمعززة للثقة والاستقرار السياسي والاجتماعي.

تستهدف هذه الورقة استعراض واقع قطاع المقاولات في اليمن في ظل الظروف الاستثنائية التي يعيشها اليمن جراء الصراع والحرب، وبيان ما يواجهه هذا القطاع من تحديات ومعوقات عملت على الحد من قدراته وأسهمت في تراجع أداءه خلال الفترة الماضية، ومن ثم تقديم مجموعة من الرؤى والمقترحات العملية اللازمة لتحسين أداء القطاع واستعادة دوره الاقتصادي والاجتماعي والإنساني خلال الفترة المقبلة.

وقد جمعت المنهجية المستخدمة في هذه الورقة بين التحليل المكثبي لدراسات وتقارير وإحصائيات ذات علاقة بموضوع الورقة، إلى جانب المنهجية التشاركية مع المستفيدين والمعنيين ذوي العلاقة عن طريق تعميم مسودة الورقة على كافة الغرف التجارية الصناعية اليمنية وأعضاء اللجان التخصصية بالاتحاد العام للغرف التجارية والاستفادة من ملاحظاتهم.

1. تقييم أداء قطاع المقاولات .

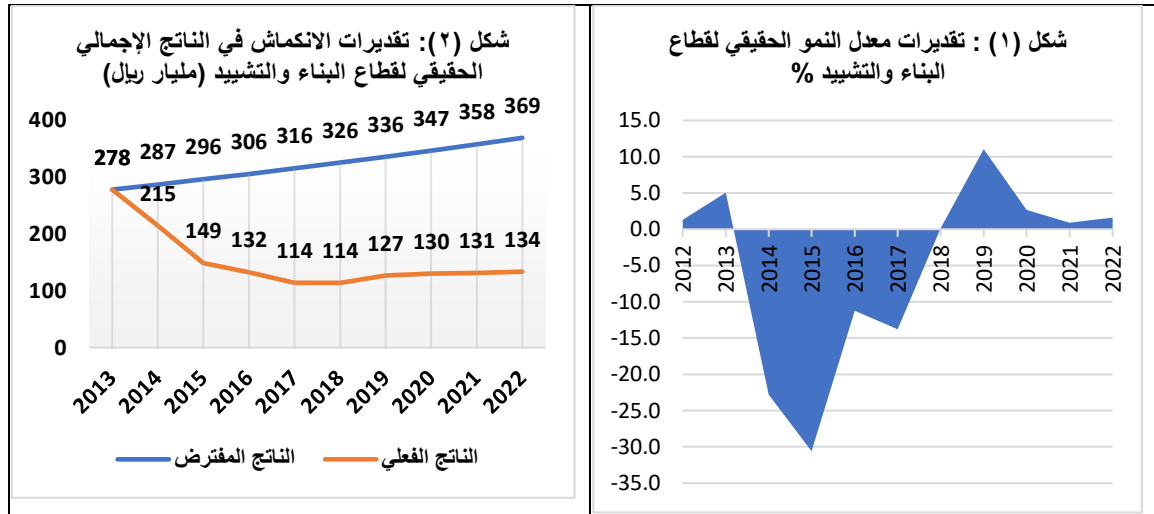
منذ بداية العام 2015 دخل الاقتصاد اليمني بصفة عامة وقطاع المقاولات بصفة خاصة في حالة من الركود التضخمي، جراء حالة الحرب والحصار التي شهدتها اليمن خلال السنوات العشر الماضية، إلى جانب غياب الحكومة عن المشهد الاقتصادي وتراجع الموارد العامة بصورة كبيرة نتج عنها توقف كامل للبرامج الاستثمارية العامة والتنمية، فضلاً عن هروب جزء كبير من رأس المال المحلي

¹ توفيق حسن الأسطى، دراسة تحليلية لقطاع الإنشاءات في اليمن، تقييم الوضع الحالي ومتطلبات التطوير، وزارة الأشغال العامة والطرق

للخارج للبحث عن فرص استثمارية في مناطق آمنة، وبالتالي تراجع المؤشرات الاقتصادية الكلية بصورة مخيفة ومن ضمنها مؤشرات أداء قطاع المقاولات، ويمكن تحليل أداء قطاع المقاولات خلال الفترة الماضية من خلال استعراض أداء بعض القطاعات الاقتصادية كالتشديد والبناء، والقطاع الاستثماري وذلك على النحو الآتي:

1-1. مؤشرات أداء قطاع التشديد والبناء.

أسهمت الظروف الاستثنائية التي مرت بها اليمن ولا تزال منذ العام 2015 وما تلاها في بروز العديد من المتغيرات السياسية والاقتصادية والأمنية والتي أثرت بصورة سلبية كبيرة على مجمل الأداء الاقتصادي الكلي والأداء القطاعي للقطاعات الاقتصادية المختلفة ومن ضمنها قطاع التشديد والبناء، حيث تشير التقديرات المتاحة² (شكل 1) إلى تحقيق قطاع التشديد والبناء انكماشاً سنوياً كبيراً خلال الفترة 2014 – 2017 وصل في المتوسط إلى حوالي -20% جراء توقف الكثير من العمليات الإنتاجية في القطاع بسبب عدم وجود الطاقة الكافية واللازمة لاستمرار عمل القطاع (كهرباء، مشتقات نفطية) وارتفاع أسعارها بصورة كبيرة، فضلاً عن صعوبة حصول القطاع على المواد الخام والمستلزمات الوسيطة اللازمة للتشغيل والإنتاج، ومع تحسن الظروف ذات العلاقة بالعمليات الإنتاجية للقطاع واتخاذ العديد من الشركات الخاصة إجراءات تكيف متوائمة مع ظروف الحرب، فضلاً عن عودة العديد من المؤسسات الحكومية للعمل الاستثماري مثل الصندوق الاجتماعي للتنمية ومشروع الأشغال العامة، وكذلك المنظمات الدولية المانحة، وتزايد قيمة تحويلات المغتربين واستثمار جزء منها في هذا القطاع، فقد عاد قطاع التشديد والبناء للنمو من جديد وإن كان بصورة محدودة، حيث بلغ متوسط النمو السنوي الحقيقي في القطاع خلال الفترة 2018 – 2022 حوالي 3.3%.



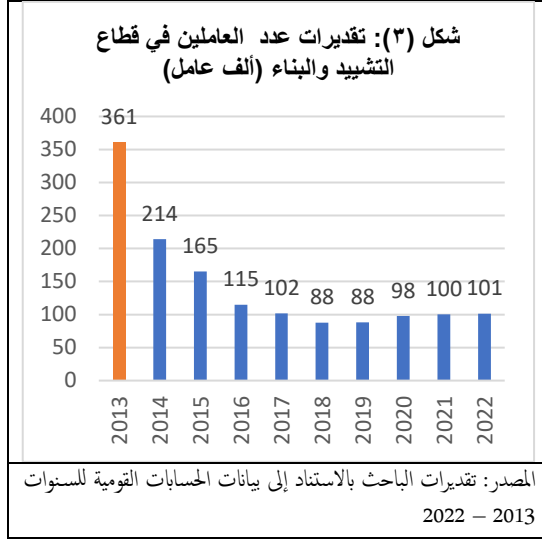
وبناءً على متوسط معدل النمو الحقيقي لقطاع التشديد والبناء في السنوات السابقة للعام 2014، فقد قدر حجم الانكماش التراكمي في قيمة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (شكل 2) لقطاع التشديد والبناء عام 2022 بنسبة 48% فقط عن حجمه في عام 2013، وقدردت الخسائر الاقتصادية التراكمية في ناتج القطاع خلال السنوات 2014 – 2022 بحوالي 1.7 تريليون ريال، أي ما يعادل 3.6 مليار دولار³ وفقاً لمتوسط سعر الصرف في السوق الموازية، وبذلك فقد بلغ معدل التشغيل والإنتاج في قطاع التشديد والبناء

² - تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء والمنشورة ضمن بيانات الحسابات القومية للجهاز وللسنوات 2015 – 2022.

³ - حسابات الباحث بالاستناد إلى تقديرات الحسابات القومية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء خلال السنوات 2015 – 2020، حيث تم افتراض تحقيق قطاع التشديد والبناء نمواً سنوياً مساوياً لمتوسط النمو السنوي المتوقع في العامين 2012 - 2013.

خلال الفترة 2014 – 2022 حوالي 66% فقط من الطاقة التشغيلية الممكنة للقطاع في ظل الظروف السائدة قبل الحرب، بمعنى أن هذا القطاع قد فقد حوالي 34% من ناتجه في المتوسط خلال الفترة جراء ظروف الصراع والحرب وما نتج عنها من تحديات وصعوبات، إلى جانب التأثيرات المختلفة للسياسات العامة المتخذة وذات العلاقة بالقطاع.

ونتيجة لتراجع قيمة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لقطاع التشييد والبناء خلال الفترة 2015 – 2022 في تراجع معدل التشغيل



للأيدي العاملة في القطاع، بل وتسريح جزء من العمالة التي كان يشغلها القطاع قبل الحرب، حيث يقدر تراجع أعداد العاملين في قطاع التشييد والبناء من حوالي 361 ألف عامل⁴ في العام 2013 إلى حوالي 101 ألف عامل في العام 2022⁵، بمعنى أن قطاع التشييد والبناء قد سرح ما مجموعه 260 ألف فرصة عمل خلال السنوات 2014 – 2022، إلى جانب حوالي 1.3 مليون فرصة عمل كان يمكن أن يخلقها خلال الفترة في حال كانت الظروف طبيعية وبدون حرب، الأمر الذي أسهم في زيادة معدل البطالة الكلي في الاقتصاد (مع الأخذ في الاعتبار تراجع معدل التشغيل في بقية القطاعات الاقتصادية) لتصل إلى حوالي 32% من إجمالي القوى العاملة في الاقتصاد في العام 2020 مقارنة بحوالي 13.5% في العام 2014⁶، مع العلم أن معدلات البطالة بين الشباب والنساء

تظل أعلى من المعدل العام، كون الشباب والنساء هم الأكثر تسريحاً من فئة المشتغلين أثناء الحرب، إلى جانب عدم حصول كثير من الداخلين الجدد (الشباب) إلى سوق العمل على فرص عمل مناسبة، وبالتالي بقاءهم في صفوف العاطلين.

ساعد مشروع الأشغال العامة المقاولين اليمنيين في استئناف نشاطهم في تنفيذ المشروعات المختلفة من خلال مشروع الاستجابة الطارئة الممول من البنك الدولي بقيمة 120 مليون دولار، حيث نفذ مشاريع في مجالات شق وتعميد الطرقات وترميم المدارس وتشبيد خزانات حصاد مياه الأمطار وخدمات الصرف الصحي وغيرها من المشاريع التي حافظت على قطاع المقاولات من الانهيار والتلاشي، نتيجة تراجع أداء الاقتصاد اليمني خلال الفترة الماضية.

وعلى الرغم من تعدد الأسباب والمتغيرات التي أسهمت في تراجع أداء قطاع التشييد والبناء وما يرتبط به من قطاعات اقتصادية أخرى، إلا أن أبرز تلك الأسباب تتمثل في الآتي⁷:

- استمرار حالة الصراع والحرب وما نتج عنها من ضعف الحافز على الاستثمار بشقيه العام والخاص.
- الغلاء الكبير في أسعار مواد البناء، جراء مضاعفة تكاليف النقل، إضافة إلى الإتاوات المفروضة على هذه المواد من الأطراف كافة.
- تدهور سعر صرف العملة المحلية وانقسام السياسات المالية والتقديدية في البلاد.
- الارتفاع الحاصل في أسعار العقارات في المدن الجنية خلال الفترة الماضية نتيجة المضاربة في الأراضي.

⁴ الجهاز المركزي للإحصاء، ومنظمة العمل الدولية (ILO)، مسح القوى العاملة في الجمهورية اليمنية 2013 – 2014.

⁵ تقديرات الباحث بالاستناد إلى تقديرات الناتج المحلي الإجمالي لقطاع التشييد والبناء خلال الفترة .

⁶ - الجهاز المركزي للإحصاء، تقديرات بالاستناد إلى نتائج مسح القوى العاملة 2014.

⁷ محمد راجح، تهوي قطاع المقاولات في اليمن، يمن فيوتشر، يناير 2023. <https://yemenfuture.net/economy/12572>

- كبر حجم المديونية المالية السابقة للمقاولين اليمنيين على الحكومة جراء تنفيذ مشاريع حكومية في فترات سابقة.

الجدير بالذكر أن تراجع معدلات التشغيل في الاقتصاد وتراجع قيمة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي قد أسهم في تراجع متوسط دخل الفرد وبالتالي انزلاق مزيد من السكان تحت خط الفقر وتزايد حدة الأزمة الانسانية، حيث ارتفعت وتيرة الفقر في المجتمع بصورة كبيرة خلال الفترة 2014 – 2020، لتصل نسبة السكان الواقعين تحت خط الفقر الوطني إلى 76.9% عام 2016، ثم إلى 77.9% عام 2017، ويتوقع أن تصل إلى 80% من السكان عام 2020⁸.

2-1. مؤشرات أداء الاستثمار.

أسهمت ظروف الصراع والحرب واختلال المؤشرات السياسية والاقتصادية والأمنية في اليمن خلال السنوات 2014 – 2022 في تراجع مؤشرات الاستثمار الكلي في اليمن، حيث تشير بعض التقديرات⁹ إلى تراجع قيمة الاستثمارات الكلية الحقيقية بصورة كبيرة، حيث يبين الشكل (4) تطور الاستثمار الإجمالي في اليمن مقوماً بالدولار ولذلك لتلافي تغيرات سعر الصرف للعملة المحلية أمام العملات الأجنبية خلال فترة الحرب، حيث يبين الشكل تراجع قيمة الاستثمار الإجمالي من 6.2 مليار دولار وبما نسبته 16.9% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2014 إلى حوالي 2.9 مليار دولار فقط في العام 2015 وبمعدل تراجع وصل إلى حوالي -47%، وبلغت أهميته النسبية إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال العام حوالي 12.6%، كما استمر أداء القطاع الاستثماري في التراجع ليصل إلى أدناه في العام 2018 بقيمة 1.8 مليار دولار فقط وبنسبة 16.1% من الناتج المحلي الإجمالي.

ومع تكيف العديد من القطاعات الاقتصادية مع ظروف ومتغيرات الحرب، إلى جانب تزايد الدور الاستثماري للمشاريع والصناديق الممولة خارجياً كالصندوق الاجتماعي للتنمية ومشروع الأشغال العامة وبالأخص منذ بداية العام 2017¹⁰، فضلاً عن تزايد قيمة تحويلات المغتربين اليمنيين في الخارج خلال الفترة وتوجيه جزء منها للاستثمار وبالذات في قطاع العقارات، فقد عادت قيمة الاستثمار الكلي إلى النمو الإيجابي من جديد ابتداءً من العام 2019 حيث بلغ متوسط النمو في الاستثمارات الكلية خلال السنوات 2019 – 2022 حوالي 9.7% سنوياً لتصل بذلك قيمة الاستثمار الكلي في العام 2022 إلى حوالي 2.5 مليار دولار، وهو ما يزال أقل بأكثر 50% من قيمته في الأعوام السابقة للحرب، الأمر الذي يشير وبوضوح إلى تراجع هذا القطاع وبالتالي تراجع فرص العمل في قطاع المقاولات بصورة كبيرة وتزايد حجم المعاناة للمقاولين اليمنيين خلال الفترة.

الجدير بالذكر أن أغلب التراجع في قيمة الاستثمار الكلي قد جاءت من تراجع الاستثمار الخاص، فبحسب بيانات الهيئة العامة للاستثمار¹¹ فقد اتجهت الاستثمارات الخاصة نحو الانخفاض وبسرعة كبيرة خلال سنوات الصراع والحرب، كما هو مبين في الشكل (5)، حيث تراجعت الاستثمارات المسجلة في الهيئة العامة للاستثمار وفروعها في كافة المحافظات من حوالي 300 مشروعاً استثمارياً في عام 2008، إلى حوالي 31 مشروعاً فقط في عام 2020. كما تراجعت الاستثمارات التي وجدت طريقها للتنفيذ من 229 مشروع في العام 2008 إلى حوالي 20 مشروع استثماري فقط في العام 2020 مع العلم أن المشاريع الاستثمارية الخاصة المسجلة في

8 - وزارة التخطيط والتعاون الدولي، واليونيسف، التقرير الاقتصادي السنوي 2020.

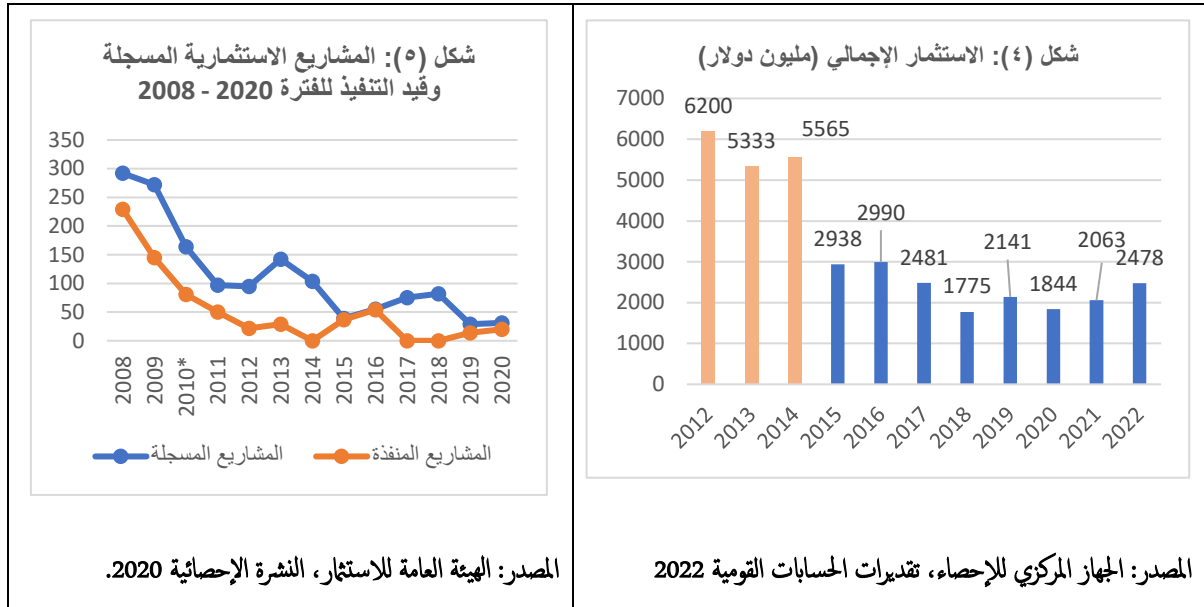
9 المصدر السابق مباشرة.

10 مشروع الأشغال العامة، انقاذ قطاع المقاولات في اليمن من الانهيار، من خلال مشروع الاستجابة الطارئة : انقاذ قطاع المقاولات في

[اليمن من الانهيار \(pwp.yemen.org\) !!](http://pwp.yemen.org)

11 الهيئة العامة للاستثمار، بيانات إحصائية للسنوات 2006-2020.

الهيئة وفروعها كانت تعد بالمئات قبل العام 2014. كما تراجت نسبة المشاريع المنفذة أو قيد التنفيذ إلى إجمالي المشاريع المسجلة من 78% عام 2008 إلى حوالي 65% عام 2020.



إن المؤشرات السابقة تشير بوضوح إلى تدهور كبير في أداء قطاع الاستثمار في اليمن بشقبة الخاص والعام خلال الفترة الماضية، ويرجع ذلك بصفة أساسية إلى محدودية الموارد المالية الحكومية اللازمة لتنفيذ الاستثمارات العامة في كافة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية وقطاعات البنية التحتية، فضلاً عن تخوف جزء كبير من القطاع الخاص من الاستثمار في ظل الحرب، وهو الأمر الذي انعكس على قطاع المقاولات بصورة سلبية كبيرة ليصل بذلك قطاع المقاولات إلى حافة الانهيار.

2. التحديات التي تواجه قطاع المقاولات.

يواجه قطاع المقاولات في اليمن تحديات متعددة ومتداخلة، كونه يعمل في ظل بيئة اقتصادية واستثمارية صعبة وغير محفزة، وقد زادت وتيرة تلك التحديات والصعوبات في ظل الصراع والحرب والتي ألحقت بهذا القطاع أضراراً كبيرة سواءً بصورة مباشرة تتمثل في تدمير الممتلكات والمعدات والتجهيزات للعديد من المقاولين اليمنيين، إلى جانب حجز وتأخير سداد مديونياتهم السابقة لدى الجهات والمؤسسات الحكومية، وبالتالي توقف أعمالهم ومشاريعهم بصورة جزئية أو كلية وما نتج عن ذلك من تسريح العمالة وعدم استيعاب عمالة جديدة، وتراجع مستويات العرض من السلع والخدمات التي يقدمها هذا القطاع وبالذات خدمات البنية التحتية الضرورية للعمليات الإنتاجية في بقية قطاعات الاقتصاد الوطني، أو في صورة تزايد التكاليف الإنتاجية، ويمكن بيان أهم تلك التحديات في التالي:

1-2. التحديات الهيكلية .

- غياب الاستراتيجيات أو الخطط والسياسات الحكومية المعنية بقطاع المقاولات بتبني وتطوير قطاع المقاولات، سواءً من حيث الأهداف أو البنى المؤسسية اللازمة المعنية بدعم القطاع وتحقيقه تنافسية في السوق المحلية .

دور قطاع المقاولات في إعادة البناء والتعافي

- ضعف القطاع الاستشاري في اليمن ومحدودية قدراته الفنية والإشرافية اللازمة لمواكبة القطاع للتغيرات العالمية في هذا المجال جراء النقص الحاد في الفنيين المؤهلين ذوي الخبرة¹².
- ضعف مستويات التنسيق والتواصل مع الجهات الحكومية والخاصة والمنظمات المحلية والدولية ذات العلاقة بالقطاع.
- تأثيرات الحرب وعدم الاستقرار وما نتج عنها من توقف الكثير من شركات المقاولات عن العمل وتحملها خسائر اقتصادية كبيرة.

2-2. تحديات المؤسسات والبنية التحتية الداعمة.

- محدودية وتواضع أداء المنظمات والكيانات الهندسية الداعمة للقطاع: (نقابة المهندسين، جمعية المعماريين اليمنيين، اتحاد المكاتب الاستشارية والهندسية، اتحاد المقاولين)
- قصور التشريعات والبنى المؤسسية الحكومية ذات العلاقة بعمل القطاع أو تلك المرتبطة بتنفيذ مشاريع البنى الأساسية وعدم تلبيةها لمتطلبات التنمية المستدامة واحتياجات التعافي وإعادة الإعمار.
- الروتين وطول الإجراءات وتعقد تلك الإجراءات في أغلب المؤسسات الحكومية ذات العلاقة بنشاط القطاع الخاص، الأمر الذي يتطلب الكثير من الوقت والجهد ودفع المزيد من المدفوعات غير الرسمية لاستخراج التراخيص المطلوبة وممارسة الأعمال.

3-2. تحديات التمويل.

- التدهور المتواصل في قيمة العملة المحلية والتي وصلت إلى مستويات قياسية خلال سنوات الحرب، إلى جانب تعدد أسعار الصرف بين المحافظات المختلفة. وما نتج عن ذلك من ارتفاع في تكاليف المواد والتجهيزات اللازمة لعمل القطاع من ناحية ومن ناحية تراجع الطلب على الخدمات التي يقدمها القطاع جراء ارتفاع الأسعار.
- محدودية مؤسسات ومصادر التمويل المتاحة أمام المقاولين واعتماد أكثر من 95% من الشركات الخاصة على مصادر التمويل الذاتية، ويرجع ذلك إلى صغر حجم الجهاز المصرفي ومحدودية التمويلات التي يقدمها للقطاع الخاص من ناحية، ومن ناحية ثانية المغالاة في شروط وضمانات الإقراض والتمويل وعدم قبول المؤسسات التمويلية الضمانات المنقولة¹³.
- كبر حجم المديونية للمقاولين اليمنيين لدى الجهات والمؤسسات الحكومية وتراجع قيمتها الحقيقية جراء تدهور قيمة العملة المحلية. واستمرار المؤسسات التمويلية في احتساب فوائد على الأرصدة المكشوفة للمقاولين والتي سحبت لتغطية تكاليف المشاريع الحكومية وتوقف تلك الجهات الحكومية عن سداد التزاماتها المالية تجاه المقاولين¹⁴.

¹² توفيق حسن الأسطى، مرجع سبق ذكره.

¹³ - البنك الدولي، دراسة حول القطاع الخاص في اليمن، مارس 2023.

¹⁴ الاتحاد العام للغرف التجارية الصناعية اليمنية، مصفوفة المشاكل والصعوبات التي يواجهها القطاع الخاص.

3. الفرص المستقبلية لقطاع المقاولات.

على الرغم من حجم التحديات والمعوقات التي يواجهها قطاع المقاولات اليمني في الوقت الراهن، والتأثيرات السلبية الناتجة عن تلك المعوقات من آثار مباشرة على القطاع كتدمير ممتلكات شركات المقاولات، والخسائر المالية المتراكمة، واحتجاز مواردها المالية لدى الجهات الحكومية المختلفة ومشاكلها مع مؤسسات التمويل، أو الآثار العامة كالانكماش في ناتج القطاع وتدهور الأعمال وفقدان العالة. إلا أن هناك الكثير من الفرص المستقبلية التي إذا ما أحسن استغلالها ستقلل القطاع نقلاً نوعية خلال مرحلة التعافي وإعادة الإعمار، ويمكن بيان ذلك على النحو الآتي:

3-1. الاستثمار في إعادة البنية التحتية المتضررة.

تشير التقارير¹⁵ المعنية بتقييم أثر الحرب على البنية التحتية والاقتصاد في اليمن إلى وجود ضرر كبير في قطاعات البنية التحتية الأساسية يقدر بعشرات المليارات من الدولارات، حيث تشير تلك التقارير إلى تضرر حوالي 49% من أصول قطاع الطاقة منها 5% تعرضت للتدمير الكلي. كما تعرضت حوالي 29% من إجمالي شبكة الطرق الداخلية في المدن اليمنية لأضرار أو تدمير. وأغلقت العديد من الطرق الرئيسية والحيوية في البلاد، وعلى مستوى النقل الجوي، تعرضت مطارات صنعاء وتعز وعدن والحديدة لأضرار جسيمة لحقت بممرات الإقلاع ومدارج الطائرات ومرافق الدعم. كما تعرضت البنى التحتية والأصول التشغيلية لموانئ الحديد والصلب والمخا لأضرار جسيمة جراء الحرب، حيث بلغت نسبة الأضرار أكثر من 45.5% من إجمالي الأصول للموانئ اليمنية.

وفي قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات، تشير التقديرات إلى أن خسائر القطاع قد بلغت حوالي 1.4 مليار دولار جراء تدمير البنى التحتية للقطاع من منشآت، وأبراج ومحطات الاتصالات، وسنترالات الهواتف، أما في قطاع المياه والصرف الصحي فقد بلغت نسبة الضرر أكثر من 38% من الأصول الخاصة (28% تضرر جزئي، و10% تدمير كامل). وبلغ حجم الضرر في قطاع التعليم العام حوالي 33% من إجمالي المنشآت التعليمية، وفي القطاع الصحي تعرضت حوالي 36% من إجمالي المرافق الصحية للضرر منها 2% تعرضت للتدمير الكامل، الأمر الذي عطل حوالي 17% من إجمالي المنشآت الصحية عن العمل بصورة كلية.

وبناءً عليه، فإن موضوع إعادة إعمار البنية التحتية يمثل أحد الفرص المستقبلية الكبيرة لقطاع المقاولات والتي تتطلب في الوقت الراهن العمل الجاد على بناء السلام وتعزيز الاستقرار الأمني والسياسي المشجع للاستثمارات الشروع في إعادة الإعمار لما دمرته الحرب، مع التأكيد على أهمية شراكة القطاع الخاص للجهات الحكومية والمانيين في جهود إعادة الإعمار سواء من خلال المشاركة في بناء ورسم السياسات العامة والخطط الاستراتيجية ذات العلاقة بإعادة الإعمار، أو من خلال توفير السلع ومستلزمات الإنتاج والخدمات اللازمة لإعادة الإعمار¹⁶.

3-2. تعزيز الشراكات مع الجهات ذات العلاقة.

نظراً لأهمية قطاع المقاولات في المرحلة المقبلة، فإنه من المهم العمل على بناء الشراكات بين القطاع والجهات ذات العلاقة سواء كانت جهات حكومية كوزارة الأشغال العامة والصناديق والمشاريع التنموية، أو السلطات المحلية على مستوى المحافظات وبصورة تعزز من قدرة القطاع على المنافسة والفوز بالمشاريع الحكومية التي تتطلبها مرحلة التعافي وإعادة الإعمار.

15 - البنك الدولي، التقييم المستمر للاحتياجات، في اليمن (DNA)، المرحلة الثالثة، 2020، ص 103.
16 - الاتحاد العام للغرف التجارية الصناعية، أثر الهدنة على نشاط القطاع الخاص في اليمن، أكتوبر 2022.

كما لا يمكن إغفال الشراكة مع المؤسسات التنموية الدولية ومنظمات الأعمال الخاصة وبما يسهم في إعادة البناء المؤسسي لشركات المقاولات وتصنيفها التصنيف الملائم وبناء قدراتها الفنية والإدارية وبصورة تمكنها من المنافسة بجدارة والحصول على الحصة الأكبر من مشاريع التنمية وإعادة الإعمار¹⁷.

3-3. تعزيز دور قطاع المقاولات في تحقيق التنمية المستدامة.

نظراً للأهمية الكبيرة التي تكتسبها مفاهيم التنمية المستدامة القائمة على أساس استدامة الموارد الطبيعية والحفاظ على حقوق الأجيال القادمة فيها ، إلى جانب الاسهام في الحد من التأثيرات البيئية السلبية، فإنه من المهم تعزيز وبناء قدرات قطاع المقاولات على الاستفادة من التقنيات الخضراء في مجال البناء، وبصورة تسهم في تحقيق أهداف ومتطلبات التنمية المستدامة، ويمكن في الجانب تشجيع قطاع المقاولات على:

- استخدام مواد بناء صديقة للبيئة كمواد البناء الطبيعية والمتجددة، وتقليل الاعتماد على المواد الضارة بالبيئة.
- اعتماد تقنيات بناء موفرة للطاقة، وبما يساهم في تقليل استهلاك الطاقة والمياه، ويقلل من الانبعاثات الكربونية.
- التركيز على تصميم المباني الخضراء التي تعتمد على الطاقة المتجددة، وتوفر بيئة صحية ومريحة.
- تطوير إدارة نفايات البناء بطرق فعالة وتشجيع إعادة تدويرها قدر الإمكان، وبما يسهم في تقليل الضغط على الموارد الطبيعية.
- الحفاظ على الموارد الطبيعية من خلال استخدام مواد البناء بكفاءة والحفاظ على التنوع البيولوجي وحماية النظم البيئية الحساسة وتجنب الإضرار بها.

4. السياسات والإجراءات اللازمة لتعزيز دور القطاع.

تعكس النتائج والتقديرات السابقة لحجم الخسائر الاقتصادية والمالية التي تعرض لها قطاع المقاولات في اليمن بمكوناته المختلفة خلال السنوات الماضية جراء الصراع والحرب، إلى جانب الخسائر الاجتماعية والنفسية الكبيرة التي تعرض لها المقاولون في اليمن والتي لم يتم التطرق لها في هذه الورقة والتي تساوي أو تفوق حجم الخسائر والأضرار الاقتصادية، وبالتالي فإنه من الأهمية بمكان التركيز على السياسات والأولويات التي تحد من تفاقم الأوضاع في هذا القطاع وبقية قطاعات الاقتصاد الوطني وتعزز من فرص النمو والتنمية في الاقتصاد، وذلك على النحو التالي:

1-4. السياسات والإجراءات التمويلية :

- إيجاد آليه عادله ومنصفه لتقييم حجم الاضرار المباشرة وغير المباشرة التي لحقت بالمقاولين جراء الحرب، وتصميم آليه مناسبة لدفع التعويضات المناسبة لهم وبصورة تمكن القطاع من الاسهام بفعالية في تنفيذ خطط التعافي الاقتصادي وإعادة الإعمار.
- حصر كافة المستحقات المالية المتأخرة للمقاولين لدى الجهات الحكومية المختلفة من سنوات سابقة وتكليف وزارة المالية بجدولتها بحيث تكون جاهزة للصرف متى ما توفرت التمويلات الكافية.

¹⁷ اتحاد المقاولين اليمنيين، مصفوفة الأضرار التي لحقت بقطاع المقاولات اليمني والمعالجات المطلوبة، صنعاء ، يونيو 2024.

دور قطاع المقاولات في إعادة البناء والتعافي

- قيام المؤسسات الدولية المانحة بتوفير تمويلات كافية للحكومة تمكنها من تسديد مستحقات المقاولين المتأخرة لأكثر من عشر سنوات، وبصورة تمكن القطاع من استعادة نشاطه الإنمائي وتعزيز قدراته الإنتاجية ومساهمته الاقتصادية والاجتماعية القادمة.
- زيادة نسبة التمويلات الخارجية المخصصة للمشاريع التنموية مقارنة بالأعمال الانسانية باليمن، وذلك لتحقيق التنمية المستدامة وخلق فرص عمل لكافة شرائح المجتمع .
- دعم البنوك الوطنية وتوسيع خياراتها التمويلية وبصورة تضمن استفادتها من تدفقات التمويل الأجنبية¹⁸ وتعزيز وتطوير مؤسسات التمويل الأصغر ذات الخبرة والدفع نحو المزيد من الشمول المالي في اليمن. وتعزيز الخدمات البنكية عبر الهاتف المحمول لتوسيع نطاق الوصول إلى المستفيدين.

2-4. سياسات وإجراءات بناء القدرات.

- قيام منظمات الأعمال المتخصصة والمؤسسات الحكومية والمؤسسات الدولية المانحة بتقديم الدعم الفني واللوجستي اللازم لإعادة تأهيل المقاولين اليمنيين وتطوير قدراتهم بما يواكب ويتناسب مع حجم ونوع المشاريع القادمة والمتوافقة مع احتياجات التعافي وإعادة الإعمار.
- دعم نشاط المكاتب الاستشارية والهندسية وتطويرها حتى تواكب المتغيرات الجديدة للسوق من ناحية، ومن ناحية ثانية تأهيل هذه المكاتب للوصول إلى تحقيق المعايير العالمية في هذا المجال وتعزيز قدرتها على المنافسة.

3-4. سياسات وإجراءات بناء الشراكات.

- إشراك المقاولين اليمنيين في بناء آلية مناسبة لمعالجة أوضاع المشاريع الحكومية المتعثرة وإخلاء طرف ومسئولية المقاولين المنفذين لهذه المشاريع وإطلاق كافة ضماناتهم البنكية المتعلقة بهذه المشاريع ودراسة وتقييم الاعمال المتبقية وكلفتها التقديرية ليتم استكمال هذه الاعمال عندما يتوفر التمويل الازم لاستكمال هذه المشاريع.
- إشراك اتحاد المقاولين اليمنيين كمنظمة أعمال متخصصة في إعداد خطط التعافي الاقتصادي وإعادة الإعمار المستقبلية بما في ذلك الشراكة في تقييم حجم الاضرار التي لحقت بالمنشآت الخاصة والعامة والبنى التحتية وفق المعايير والمقاييس الدولية.
- تعزيز مشاركة القطاع الخاص ومنظّماته المختلفة في اقتراح وتنفيذ الإصلاحات المؤسسية والمالية والإدارية المتعلقة بالقطاع وأنشطته وذلك بما يسهم في تحسين الإجراءات وتجاوز البيروقراطية القائمة وتمكين قطاع المقاولات والجهات الحكومية من تنفيذ مشاريع التعافي وإعادة الإعمار بسلاسة ويسر.
- ضرورة اصلاح المنظومة القانونية ذات العلاقة بنشاط المقاولات وبالأخص قانون المناقصات والمزايدات الحكومي بحيث يواكب ويلبي متطلبات المرحلة القادمة ويتجاوز كل العقبات والمعوقات التي تسهم في عرقلة انشاء المشاريع بصورة سريعة وكفاءة عالية تحقق الجودة المطلوبة في تنفيذ المشاريع بكافة انواعها واحجامها.
- تسهيل الإجراءات البيروقراطية في الجهات الإيرادية الحكومية لضمان تسريع وتيرة تنفيذ المشاريع.

18 - منتدى رواد التنمية ، مشاركة القطاع الخاص في مرحلة ما بعد النزاع في اليمن، موجز السياسات، أغسطس 2018.

<https://sanaacenter.org/ar/publications-all/main-publications-ar/6966>

قائمة المراجع.

1. البنك الدولي، التقييم المستمر للاحتياجات، في اليمن (DNA)، المرحلة الثالثة، 2020 .
2. البنك الدولي، دراسة حول القطاع الخاص في اليمن، مارس 2023.
3. الجهاز المركزي للإحصاء، بيانات الحسابات القومية للسنوات 2015 – 2022
4. الجهاز المركزي للإحصاء، ومنظمة العمل الدولية، نتائج مسح القوى العاملة 2013-2014.
5. الهيئة العامة للاستثمار، بيانات إحصائية للسنوات 2006-2020.
6. الاتحاد العام للغرف التجارية الصناعية اليمنية، مصفوفة المشاكل والصعوبات التي يواجهها القطاع الخاص.
7. الاتحاد العام للغرف التجارية الصناعية، أثر الهدنة على نشاط القطاع الخاص في اليمن، أكتوبر 2022.
8. اتحاد المقاولين اليمنيين، مصفوفة الأضرار التي لحقت بقطاع المقاولات اليمني والمعالجات المطلوبة، صنعاء، يونيو 2024.
9. منتدى رواد التنمية، مشاركة القطاع الخاص في مرحلة ما بعد النزاع في اليمن، موجز السياسات، أغسطس 2018.
<https://sanaacenter.org/ar/publications-all/main-publications-ar/6966>
10. مشروع الأشغال العامة، انقاذ قطاع المقاولات في اليمن من الانهيار، من خلال مشروع الاستجابة الطارئة : انقاذ قطاع المقاولات في اليمن من الانهيار (pwpyemen.org) !!
11. توفيق حسن الأسطى، دراسة تحليلية لقطاع الانشاءات في اليمن، تقييم الوضع الحالي ومتطلبات التطوير، وزارة الاشغال العامة والطرق
12. محمد راجح، تهاوي قطاع المقاولات في اليمن، يمن فيوتشر، يناير 2023
<https://yemenfuture.net/economy/12572>